إهـــداء

إلى مصر..

المسكونة بروح التاريخ،

وعبقرية المكان

فتحى

obeikan.com

obeikan.com

تصدير الطبعة الثانية

البيان رقم واحد، مساء "جمعة الحسم" الحادى عشر من فبراير ٢٠١١.. جاء على لسان أكثر من عشرة ملايين مواطن.. ويقول: ما يريده الشعب لابد أن يكون.. وما كان لابد أن يرحل، وأن نتطهر منه.. وما سوف يكون فهو محكوم بضمير جيل العصر والأجيال القادمة، ويفتح كل الأبواب والنوافذ للمستقبل الذى تستحقه مصر، بعد سنوات عجاف تراجعت فيها طويلا وكثيرا إلى الهامش، تراقب مستقبلها فى حسرة، وتنعى حاضرها بأسى، وبعد أن غابت مضطرة عن دورها ومكانها، وتراجعت ـ غير راضية ـ عن قدرها وقدراتها!! وبعد أن دفعوها دفعا للخصومة مع تاريخها ومع مسئولياتها القومية، وأرادوا لها أن تصطف منكسرة ـ وهى الشامخة دائما ـ إلى جوار أنصاف الدول الحديثة النشأة، وأن يرتبط قرارها برؤيتهم، تاركة مقعد الشقيقة الكبرى شاغرا، بدواعى حكمة نظام تم خلعه بإرادة شعب صبر طويلا جدا على كل ممارسات القمع، وتوحش الفساد والمفسدين، وسطوة الفقر والبطالة، وتربح القراصنة من لصوص السلطة وأتباعهم، على حساب ثروات ومقدرات الوطن!

البيان رقم (١) من شعب مصر العظيم، كتبه شباب هم من أنبل وأجمل ما أنجبته البلد.. بيان يجسد حلم خلاص مصر من نظام، وبكامل هيئات ومؤسسات ودكاكين الفساد، التى طغت بجبروت السلطة والسطوة على شعب مصر، تعاقبه بكل صنوف الذل والظلم والاستعلاء،

وكأنه شعب قد خلق لخدمة المماليك الجدد الذين طغوا فى البلاد، فأكثروا فيها الفساد!! الخلاص من نظام كامل توطن وباء ثقافته على أرض مصر نحو ثلاثين عاما، ولوث ضمير الأمة، وتصدعت معه قيم اجتماعية مصرية، وتفكك نسيج الوحدة الوطنية رغم تلاحمه على مدى أكثر من ألف وخمسمائة عام!!

وهناك حقيقة كبرى لا يمكن تجاوزها، وهى أن القيمة العظمى للحظة التاريخية الفارقة فى تاريخ مصر الحديث، كانت حاضرة فى موقف جيش الشعب من ثورة الشعب، ومنذ أن تحركت الملايين وفى طليعتها الشباب، تريد إسقاط النظام، وأن تتحرر من عبء ثلاثة عقود أصابت أعصاب الأمة وطاقاتها ومواردها بالترهل، حتى أصبحت غير قادرة على أن تصلب عودها!!

والشاهد.. أنه فى لحظة من تاريخ مصر، كانت مشحونة بالخطر، ومعبأة بالقلق، أثبت الجيش المصرى ـ الرمز والعقيدة ـ أن الولاء والانتماء أولا للشرعية الشعبية.. وإذا كانت القوات المسلحة قد دفعت إلى ميادين الخروج بحقائق الأشياء ذاتها، وطبائع الأحوال ذاتها ـ كما يرى البعض ـ إلا أن تواجدها فى ساحات الثورة وشوارعها، لم يكن فى صورة الحكم الفاصل بين الشعب والنظام الحاكم، ولكن كان تواجدا بدواعى حماية الشعب، وهو أصل الشرعية ومصدرها، وبوعى وإدراك لقضية وطن بأسره فى هذا المنعطف التاريخى، وهكذا كان الجيش المصرى أول من اتصل وارتبط مباشرة بشرعية الملايين، وقد استشعر إرادة الشعب منذ اللحظة الأولى، وأن عليه أن يتحمل مسئوليته، وهو نفسه جيش الشعب وابنه، وكانت تلك هى الرسالة الأولى، ولها رمزية عميقة الدلالة لمعنى

الثورة الكاملة، للشعب المصرى بكامله، شعب وجيش..

والحقيقة الكبرى التى لا يمكن تجاوزها، أن الجيش المصرى تدخل لاستكمال مسيرة الشعب، وتتويجها.. وكانت حقائق الموقف وخطواته: أن آليات الجيش وضباطه وجنوده، داخل ساحات الثورة وشوارعها، تحمى جماهير أمسكت بالشرعية فى يدها، ونزعت عن الحكم القائم مقومات شرعيته، وفى نفس الوقت كانت القوات المسلحة، وباعتبارها موطن القدرة والقوة فى فكر الدولة وأساسها، وليست مجرد أداة تحت سلطة النظام، كانت تدير حوارا صعبا ـ لم تتكشف تفاصيله كاملة حتى الآن ـ من أجل أن يتخلى رأس النظام عن عناده ويخفف المأزق عن الجميع، وأن يتخلى عن المنصب استجابة للرفض الشعبى القاطع، وأن يمد المجلس الأعلى للقوات المسلحة جسرا تمشى عليه حركة سليمة ومأمونة لانتقال السلطة، ووضع الأساس لشرعية جديدة، لكى يتنفس الشعب بحرية..

وحين يتم التأريخ لثورة الخامس والعشرين من يناير، فإن شواهد وحقائق اللحظة التاريخية، تقول:

أولا: أن التاريخ الحى الذى جرت أحداثه فى بر مصر، قد سجل أول ثورة مصرية كاملة ـ ثورة الشعب والجيش معا ـ وإذا كانت طلائع من الجيش المصرى قد قامت بثورة فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ واحاطت بها وساندتها جماهير شعبه، فإن طلائع شباب مصر حين قرر أن يستعيد الوطن روحه الوثابة، وأن يجسد حلم خلاص مصر، ويفجر الثورة الشعبية، فإن جيش مصر قد أحاط بالثورة، واعترف بشرعية مطالبها، وساند جماهيرها.

ثانيا : لم يكن الجيش المصرى هو الأقرب إلى مفاتيح القوة فقط، ولكنه أيضا الأقرب إلى مفاتيح العصر، وكان موجودا ومنذ اللحظات الأولى صفا موازيا وليس معارضا للثورة الشعبية، وقد وضع العالم أمام صورة للحظة التاريخية، وهى أن الجيش الوطنى وهو يملك ميزان القوة، قد تحرك وتواجد بقيمته ومسئوليته، ويجسد على أرض الواقع حقيقة أن أى جيش وطنى ـ وبفكر الدساتير بأسرها، ومنذ ظهورها وكتابتها ـ هو جَيش الشعب، حامى الشرعية الوطنية، وحامى الأمن القومى.. وكان تأكيدنا فى فصل "العسكرية المصرية" من هذا الكتاب، على أن العسكرية المصرية تتدخل دائما لتصحيح مسار التاريخ، وإذا كانت حقائق القوة لدور مصر، وتأثيره ، يصنعها البشر أولا، وقبل الموقع وأهميته، فإن العسكرية المصرية تأتى دائما تجسيدا لخصائص وهوية وفكر وقيم ومبادئ هذا الدور.

ثالثا: وبمقدار ما كانت القوات المسلحة هى جيش الشعب، يخدم ويحمى مصالح الوطن "أرض وشعب" ويدين بالولاء والانتماء للشرعية الشعبية أولا، وليس للنظام الحاكم، فإن هذا النظام قد حول ـ فى المقابل ـ أجهزة الشرطة، إلى قوة غاشمة، ولائها وانتمائها للنظام الحاكم، وتتعامل مع الشعب بقسوة مفرطة، وترسم صورة لواقع الأنظمة الاستبدادية، التى تعاقب شعوبها باليد الغليظة والقهر والرعب!!

رابعا: وكان واضحا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لديه القدرة على الإصغاء للشعب، ومتابعة باقى مطالب الثورة، والحفاظ على مكاسبها، وبضمان من الثقة والوعى بأهمية عنصر الوقت، ومن الأمن والاقتصاد، إلى السياسة والقرار، إلى الأمن القومى، ولديه القدرة أيضا

على التعامل مع عناصر وبقايا نظام، تحاول جاهدة وبمخزون من ضيق الأفق، ومخزون المراوغة بالحيلة والخبث، أن تلعب قرب الغروب وعلى حافته، لعبة الثورة المضادة وبما يناسب أحلامها أو أوهامها، وهى عناصر أضعف من أن تقاوم..

وما سبق يمكن إجماله فى ملاحظتين: الأولى على لسان الخبير والمستشار الدولى الأمريكى "جيرمى بانرمان" بأن جيش مصر يمثل المجتمع المصرى، وهو قريب من الشعب ويشعر به، وأن الهدف الأول له الآن يتمثل فى وضع البلاد على الطريق الصحيح.. والملاحظة الثانية على لسان الكولونيل "جوزيف إنجلهارد" بأن الشعب المصرى يثق كثيرا فى مؤسسته العسكرية، ويرتاح لما تتمتع به من وطنية شديدة..

وهكذا.. كان لابد من الشعب والجيش من لقاء.. وقد حدث.

....

....

والحقيقة الكبرى فى تاريخ مصر الحديث، أن الشعب هو صانع الأحداث، حين قرر أن يقول كلمته ويمتلك مصيره، ويفتح أفق المستقبل أمامه، وفى لحظة تاريخية سوف تظل شاهدا على كتابة شهادة ميلاد مصر من جديد، مع عودة الروح إلى الوطنية المصرية الجامعة، واستعادة أمل غاب طويلا وراء السحب الداكنة التى تكاثرت فى سماء مصر، وبعد أن خرج الشعب المصرى كله بأجياله، وبطبقاته، وبطوائفه، يمسك بالشرعية فى يده، فى هذا المنعطف التاريخى، يجسد حلم خلاص مصر، ويفرض إملاءاته لترتيبات المستقبل.

وأصحاب هذه اللحظة التاريخية من شباب وجماهير شعب مصر، ومع الخروج الكامل ولأول مرة فى التاريخ الحديث، وقالوا كلمتهم بصوت هادر وقاطع.. كانت شرعية الملايين تفتح الطريق للتاريخ مع الجمهورية الثالثة، وليست الجمهورية الثانية كما يرى أو يتصور البعض، وهى رؤية لا تأخذ فى تقديرها الأبعاد الجديدة فى الفكر السياسى الحديث لشكل المتغيرات التى تعيد تشكيل حاضر المستقبل..

والجمهورية الأولى فى التاريخ المصرى، بدأت مع ثورة يوليو ١٩٥٢ التى ارتكزت على مفهومين أساسيين هما: تخليص الوطن من قيود الاستعمار والاستغلال، ورد الاعتبار إلى الشخصية المصرية، ثم بدأ التغيير الشامل والعام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتحددت ملامح الجمهورية الأولى بعد سقوط الملكية، وانهيار الفوارق الطبقية والاجتماعية الرهيبة، والانحياز للفقراء، وتصاعد حركة ودور الطبقة الوسطى، وسيادة العدالة الاجتماعية، وأن تمارس مصر دورها الفاعل والنافذ فى محيطها العربى والإفريقى، ويمتد التأثير إلى دول العالم الثالث، ومع نهضة ثقافية وفنية ساهمت فى تشكيل وجدان المواطن العربى.. والجمهورية الأولى التى استندت إلى شرعية الثورة، كان لها منهجها ورؤيتها وفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية، وثوابت ومواقف سياسية تحدد مسار العلاقات العربية والدولية.

والجمهورية الثانية استندت إلى شرعية حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانحرفت ١٨٠ درجة عن مبادئ وثوابت ورؤية وفلسفة الجمهورية الأولى، وحدثت التحويلة الكبرى باتجاهات مغايرة تماما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ومن فكر اقتصادى اشتراكى، إلى فكر اقتصادى مختلط، لا

هو رأسمالى ولا هو اشتراكى، وبدأ الانحياز واضحا لطبقة الأغنياء، وتصدعت التركيبة الاجتماعية المصرية، وانهارت الطبقة الوسطى، وغابت العدالة الاجتماعية، وتراجع دور مصر العربى والإقليمى، وحدث خلل كبير فى الفكر السياسى المصرى، ومن موقف عدم الانحياز، إلى الانحياز للغرب، وجاءت الخيارات السياسية تفتح الأبواب لتدخل الغرب، وأن تختل رؤية المصالح الحيوية.. وتحددت ملامح الجمهورية الثانية بتغييرات شاملة للأوضاع الاقتصادية، والمواقف السياسية، والحالة الاجتماعية.. وشهدت الجمهورية الثانية ولادة التجربة الحزبية، وهى أحزاب لم تولد ولادة طبيعية، بل جاءت كلها بولادة قيصرية، ولأنها ولدت فى أحضان النظام فقد ظلت منهكة، ولم تواتها الفرصة أو لم تواتها الشجاعة لإثبات وجودها وفاعليتها.. وفى العهد الثانى للجمهورية الثانية "مع حكم مبارك" كانت الصورة الحاكمة للجمهورية الثانية، هى جمهورية الفساد!!

الجمهورية الثالثة وهى التى تستند إلى شرعية ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لا تزال فى مرحلة الولادة الجديدة، وإن كانت ملامحها قد حددتها مطالب الشرعية الشعبية، بالنظام الرئاسى البرلمانى، وتأسيس نظام دستورى ديمقراطى يحد من نفوذ السلطة التنفيذية على كل السلطات ويضمن كل الحريات الديمقراطية والاجتماعية للمصريين!!

وإذا كان شعب مصر العظيم، قد قال كلمته حين فجر ثورته الشعبية فى الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وحدد ما يريده.. وفرض إملاءاته.. وأن ما هو صحيح لابد أن يكون قائما، حتى تستعيد مصر روحها الوثابة.. فقد كان "دور مصر" حاضرا، ويدير حركة التساؤلات

حول ضرورة استرداد مصر لمكانتها وريادتها ونفوذها فى المنطقة العربية والعالم، بعد التراجع البائس الذى كانت عليه مصر الدولة قبل ٢٥ يناير، حين انكمشت مصر داخل جلدها، وتضاءلت، وداهمتها التجاعيد، وتحولت من لاعب رئيسى إلى متفرج!! وفى نفس الوقت كان دور مصر ـ بعد الثورة ـ يشغل اهتمامات ومتابعات وتوقعات الآخرين خارج حدودنا، وباعتبار أن مصر هى قلب وروح العالم العربى، وأن ما يحدث فى مصر له عميق الأثر على باقى العالم العربى والعالم بأسره ـ حسب تعبير السيناتور الأمريكى "جون ماكين" الجمهورى المرموق ـ وأن التوقعات القائمة بأن مصر ما بعد ٢٥ يناير سوف تشهد تحولات سياسية كبرى فى الفكر والفعل، وليس صيغا وعبارات تتزى برداء التصريحات، وأن مصر الديمقراطية ـ كما يقول وزير الخارجية الفرنسى السابق هيربرت فيدرين ـ ستسعى لإعادة تأكيد نفوذها فى الشرق الأوسط، وبعد أن تم تحييدها لأكثر من ٣٠ عاما عن المنطقة، تاركة إياه مشلولا، فمصر التى تعد تاريخيا قلب الوطن العربى، بدأت حركتها لإعادة النفوذ المصرى على الساحة العربية، وأن هناك بداية فجر جديد للقومية العربية فى المنطقة، حتى وإن كان من غير المؤكد كيفية تطور الأحداث فى العالم العربى خلال المرحلة المقبلة..

وهناك من يرى أن من الأمور التى أصبحت مستقرة فى الأذهان أن مصر بعد ٢٥ يناير لن تكون هى مصر بعد هذا التاريخ، وينطبق هذا على أوضاعها الداخلية، ونظامها السياسى، مثلما ينطبق على علاقاتها الإقليمية والدولية، وقبل ٢٥ يناير كانت الانتقادات عديدة لأداء السياسة الخارجية المصرية تجاه إقليمها وقضاياه، وزاد الحديث عن تراجع دور

مصر الإقليمى، ومكانتها، مما أثر على النظام العربى ككل، إلى جانب بروز قوى تنافس مصر على التأثير والمكانة، ليس فقط من جانب قوى إقليمية مثل تركيا وإيران، بل أيضا من دول صغيرة حيث أعطتها موارد البترول ثقة فى النفس انعكست على لعب دور مؤثر إقليميا. . ولعل الغزو العراقى للكويت أوائل التسعينيات نقطة تحول لتغليب العامل القطرى والمصلحة القطرية على العامل القومى، والذى انعكس على النظام الإقليمى العربى ككل ومؤسساته المتمثلة فى الجامعة العربية. . وقد كان المدافعون عن أداء السياسة الخارجية فى عهد الرئيس "المخلوع" محمد حسنى مبارك، يجادلون بأن النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط قد تغير، ولم يعد هو النظام الإقليمى الذى ساد فى حقبتى الخمسينيات والستينيات، حيث كانت مصر لها صوت موجه ومسموع فى منطقتها، غير أن هناك قوى إقليمية برزت بعد ذلك وأثرت على دور مصر الإقليمى!!

. . . .

وهكذا كانت دور مصر حاضرا مع الثورة الشعبية، من أجل استعادة مصر لدورها فى العالم العربى والشرق الأوسط؛ لأن السياسة الخارجية يجب أن تكون تعبيرا عن رأى الشعب ـ كما يقول عمرو موسى ـ والذى شبه مصر قبل ٢٥ يناير بمواطن يعيش باليومية، بعد أن تراجع دورها، وأصابه الجمود، وبدت مصر عجوزا ومتعبة، وكانت قيمة مصر ـ كما يرى موسى ـ متراجعة تماما، وأن مصر بعد ٢٥ يناير، استردت الكثير من بهائها واحترامها، وأن الثورة أعادت صياغة دور مصر إقليميا، وأكسبتها احتراما عالميا.

والشاهد.. أن من مكتسبات ثورة ٢٥ يناير، عودة الاهتمام بقيمة ودور مصر الإقليمى، وقوتها الناعمة فى الإقليم، بعد أن عانى دور مصر الإقليمى ومؤسستها الدبلوماسية انكماشا وتراجعا ملحوظا فى السنوات الأخيرة، لكنها تمكنت من استعادة قدر من عافيتها، وإحراز عدة نجاحات بعد الثورة، فقد نجحت مصر فى إنهاء حالة الانقسام بين حركتى فتح وحماس الفلسطينيتين بعد ٤ سنوات من عدم قدرتها على تحقيق المصالحة بين الجانبين فى عهد النظام السابق، وأجريت مراسم الاحتفال بتوقيع اتفاق المصالحة بين الحركتين وباقى الفصائل الفلسطينية فى القاهرة ٤/٥/٢٠١١ الذى وافق اليوم المائة لانطلاق الثورة، والدعوة لعقد مؤتمر دولى بإشراف الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، على أن يكون الهدف هو السلام وليس عملية السلام.. حيث انتهى الأمر فى السنوات الأخيرة إلى أن أصبح الهدف هو الحفاظ على استمرار عملية السلام ذرا للرماد، وإلهاء للعقول، واستنفادا للوقت.. واللافت للنظر أن يتم تصحيح المسار بهذه السرعة.. كما أعلنت أثيوبيا عن تأجيل التوقيع على الاتفاقية الإطارية الجديدة الخاصة بتوزيع مياه النيل، التى ترى مصر أنه قد تضر بحصتها، وبعد زيارة قام بها وفد دبلوماسى شعبى مصرى لأديس أبابا بهدف فتح صفحة جديدة فى العلاقات بين البلدين، والتى شهدت توترا ساخنا منذ إعلان أثيوبيا عن بناء "سد الألفية" على النيل بتكلفة تتجاوز أربعة مليارات دولار.. والبدء فى ترميم العلاقات الإفريقية خاصة مع دول حوض النيل، التى كاد بناؤها ينهار من الإهمال الطويل، ومن مشاعر الاستياء الإفريقى من الطريقة التى يتعامل بها المسئولون المصريون مع قادة إفريقيا، وهى الملاحظة التى شدّد عليها بأسى رئيس الوزراء الأثيوبى "ميليس زيناوى" وهو يؤكد تقديره لثورة ٢٥

يناير، وما قامت به من إنجازات، وفى مقدمتها استعادة مصر لدورها الريادى فى إفريقيا، وأنه لو تبين أن "سد الألفية" سيمنع مترا واحدا من المياه من الوصول لمصر فلن نبنيه.. وتتفق تماما كلمات رئيس الوزراء الأثيوبى مع كلمات رئيس أوغندا "يورى موسيفينى" عن الثورة واستعادة مصر لدورها.. كما قطعت الدبلوماسية المصرية خطوات إلى الأمام على صعيد العلاقات مع إيران ودول الخليج وإفريقيا، فقد أصبحت المصالح الوطنية، وليس مصالح النظام والتمهيد للتوريث، هى المحور الذى تقوم عليه السياسة الخارجية فى الوقت الراهن..

وأصبح واضحا أن هناك تطويرا نوعيا وملحوظا فى السياسة الخارجية لمصر، بعد أن كسرت الدبلوماسية المصرية عوائق كبيرة كانت موجودة فى عدد من القضايا، وأن هذا التطور وضع مصالح مصر ومكانتها فى المسار الصحيح، بعد أن فتحت ثورة ٢٥ يناير أفقا جديدة للسياسة الخارجية المصرية، تراها صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، استقلالية أكبر فى السياسة الخارجية المصرية التى يمكن أن تحد الأهداف الأمريكية والإسرائيلية فى الشرق الأوسط، وأن استعادة مصر مكانتها كدولة رائدة وقائده فى المنطقة، سيغير موازين القوى فى الشرق الأوسط، ويمنح القاهرة مسافة من تل أبيب، وقد أحبطت السياسة المصرية "الجديدة" الاعتقاد الإسرائيلى الذى تجاوزه الزمن بأن مصير الدولة الفلسطينية فى يد إسرائيل.

. . . .

. . . .

قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان الحديث متواصلا داخل الساحة

العربية عن دور مصر، وقد بدأ على استحياء وربما أقرب إلى همس العتاب، منذ منتصف السبعينيات تقريبا، وبعد أقل من عامين من انتصار حرب أكتوبر المجيدة، وحين بدأت روح أكتوبر تتراجع خطوة خطوة، وأثيرت الهواجس حول الاستثمار السياسى للنصر العسكرى، وأحيطت الظلال بصورة التضامن العربى التى تصدرت المشاهد فوق ساحات القتال وخارجه، ثم تصدعت العلاقات العربية ـ العربية، مع زيارة الرئيس الراحل محمد أنور السادات للقدس، وتوقيع اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية. . وشهدت الساحة العربية أحداثا ووقائع متلاحقة، من الأزمات والقضايا، وهبت عليها أعاصير، وضربتها صواعق البرق التى تولدت شحناتها النارية مع تناقض وتصادم المواقف العربية وهى فى حالة انكشاف كامل!! وكان البحث جاريا عن "دور مصر" بالتساؤلات الحائرة القلقة، على مستوى الشارع العربى!! ومع خريف حقبة الثمانينيات، وطوال عقد التسعينيات، كان الوضع العربى القائم، يجعل كل طرف عربى يهتم بنفسه، كل طرف يبحث عن خلاصه الخاص فى لحظة هروب فى التاريخ العربى، وبات واضحا أن من أكبر مشاكل العالم العربى، أن النظرة الجزئية تشغل كل تفكيره، وهناك غياب للرؤية الشاملة!! ومع بداية الألفية الثالثة كان الوضع العربى قد جرت إعادة تركيب له، وترهلت الأمة التى أصبح بعدها السياسى بمحتواه القومى مضروبا. . وأيضا كانت التساؤلات تحيط بدور مصر؟! وجاءت عملية السطو المسلح على دولة عربية "العراق" وتدهور الأوضاع داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة، وانفلات غرور القوات الإسرائيلية، لتضيف أبعادا أخرى حول التساؤلات وعلى مسار الحديث المتواصل عن غياب وتراجع دور مصر. .

ولم يكن غياب أو تراجع أو ترهل الدور المصرى متمثلا فقط فى الجهد السياسى والدبلوماسى فى إطار حركة السياسة الخارجية المصرية "ويقول أحد أقطاب الدبلوماسية القانونية الدكتور نبيل العربى وزير الخارجية السابق وأمين عام جامعة الدول العربية، عن تلك الفترة من أواخر الثمانينيات وحتى بداية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين: لاحظنا أن سياستنا أصبحت رد فعل لما يحدث، ولا توجد لدينا رؤية لما نريد!!" والجهد السياسى والدبلوماسى أحد عناصر الدور الذى كان غائبا أو متراجعا أو مترهلا، فهناك عناصر أخرى أصابها الترهل فتراجعت عن موقعها، مثل دور مصر الريادى فى مختلف فنون الإبداع، والتى شكلت وجدان المواطن العربى، ومنذ بداية زمن التنوير، ولحق به إبداعات أبناء مصر فى الفنون والآداب.. وحتى دور الأزهر الشريف قد تراجع، وتراجع معه تيار الاعتدال والوسطية، والفهم الصحيح لمقاصد الإسلام والتعامل السوى مع مصادره الكلية ونصوصه الثابتة، وفى المقابل زحف تيار يعلى من شأن شطحات الفكر والسلوك وباتجاه الغلو والإفراط، وتقدم تيار سلفى متشدد ومسنود ماديا ومعنويا، ولأسباب تراها إحدى دول النفط الخليجية لمصلحتها!!

. . . .

. . . .

ولكن الحديث عن دور مصر، كان أحيانا أقرب إلى الاتهامات، وأحيانا كثيرة يتجاوز القصد وبالقول عن تآكل الدور أو الغياب المطلق، دون الالتفات إلى حقيقة مهمة، وهى أن هناك دورا لمصر أقرب للأقدار التاريخية، وأن هناك ظروفا طارئة وعارضة قد تعترض حركة الدور

وفاعليته وتأثيره، ولكنها بالضرورة لا تلغى وجود "الدور" الذى قد يظل مجمدا ومترهلا تحت وطأة رؤية قيادات لا تدرك المفهوم التاريخى والحضارى لدور مصر، وأن مصر أول وحدة سياسية أو أول دولة موحدة فى التاريخ، هى دولة "دور" فإذا تنازلت عنه، كأنها تنازلت عن موقعها الجغرافى "وهذا غير ممكن" أو تنازلت عن تاريخها وحضارتها "وهذا غير محتمل ولا يمكن تصوره" ومن هنا كانت سطور هذا الكتاب مجرد إشارات إلى هذه الحقيقة الكبرى، واستنادا إلى قواعد التأسيس للدور المصرى وباستدعاء الشواهد التاريخية ومنذ بدايات ما قبل التاريخ.. كان القصد مجرد توضيح للفرق بين الدور، وحركة الدور، فهناك دور يرتبط بحقائق تمتد جذورها القوية فى أعماق التاريخ، وهناك حركة لهذا الدور تخضع غالبا للمناخ العام السائد بين الصعود والهبوط.. وأن هناك مفهوما عاما للدور بصفة عامة، والدور المصرى بصفة خاصة، وبمعناه الأوسع والأشمل، وأن تعثر حركته لا تلغى وجوده.. ولم يكن القصد ـ أيضا ـ مجرد العودة إلى الماضى، وإن كان الماضى نفسه مفتوحا رغم مرور القرون، ويشكل رؤى الحاضر والمستقبل..

والتاريخ ليس علم الماضى، وإنما هو علم المستقبل.. وذلك هو الفرق بين التاريخ والأساطير..